

الأزمة الاقتصادية العالمية واتجاهات تطور الأجور والأرباح والضرائب في الاقتصادات المتطورة

إعداد مؤسسة البحوث والاستشارات

يواجه الاقتصاد العالمي، راهناً، تزايد المخاطر المرتبطة باحتمال الانزلاق نحو موجة جديدة من الركود المزدوج (Double-dip Recession)، وبخاصة بعد تعثر حالة التعافي من أزمة الرهون العقارية، التي كانت قد انطلقت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر عام ٢٠٠٧، وعُرفت بـ “الفقاعة العظيمة” (Supper Bubble)، كما وصفها آنذاك رجل الأعمال العالمي جورج سوروس. ومعروف أن هذه الأزمة كانت قد انسحبت على القطاع المالي عبر المشتقات المالية المسمومة، وجرفت معها أكبر المصارف العالمية (بيير ستيرنز، ليمان براذرز، ميريل لينش...)، ممهدة السبيل أمام انهيار البورصات العالمية، واتجاه الاقتصاد الحقيقي نحو الركود بالتزامن مع تفاقم معدلات البطالة. وقد استمرت ظاهرة «السقوط الحر» حتى منتصف عام ٢٠٠٩، عندما تم احتواؤها الموقت عبر ضخ تريليونات من الدولارات في خطط التحفيز وبرامج الإنقاذ المتنوعة للاقتصادات المتعثرة حول العالم. وهذا ما جعل مديونية الدول ترتفع نحو ٥٥٠٠ مليار دولار أمريكي خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠، في حين قدّر عجز الموازنة الأمريكية المنتهية في شهر أيلول/ سبتمبر الماضي بـ ١٥٠٠ مليار دولار أمريكي. وهكذا تحقق انكماش بنسبة -٩,٩ في المئة في الناتج الإجمالي العالمي عام ٢٠٠٩، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

ويبدو في الوقت الحاضر أن الاقتصاد العالمي يواجه مجدداً احتمالات التباطؤ، على الرغم من كل حزم الإنقاذ وسياسات التحفيز، أو ربما بسببها. وبحسب جوزف شمبيتر “يكون الانتعاش سليماً إذا ما نبع من نفسه، أما إذا كان ناتجاً من بواعث مصطنعة فقط فإنه لا يقضي على جميع مفاعيل الكساد، بل يضيف إلى بقاياها خللاً جديداً ينبغي التخلص منه أيضاً، الأمر الذي يهدد الاقتصاد بأزمة أخرى أشد سوءاً”. والحال أن عدداً من الاقتصادات المتطورة يعاني اشتداد أزمة الديون السيادية (وخصوصاً في أوروبا واليابان)، وعجز الموازنات وتزايد احتمالات انكشاف القطاع المصرفي على هذه المخاطر؛ فحل أزمة الديون السيادية في اليونان المقدّر حجمها بنحو ١٨٠ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، قد يكلف نحو ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، أما في حال إعلان إفلاس هذا البلد، فإن حزمة أكبر من الأموال لا تقل عن ٢ تريليون دولار قد يحتاج الاتحاد الأوروبي إليها من أجل وقف انتشار العدوى إلى دول أخرى (مثل البرتغال وإسبانيا وإيرلندا وإيطاليا وبلجيكا)، وبهدف إنقاذ اليورو، وضمان استقرار البنوك وإعادة رسميتها.

لقد ساد اعتقاد، قبيل هذه الأزمة الأخيرة، بإمكان ترويض الأزمات الدورية، على

الرغم من الاختلالات البنوية المعتملة في النظام الاقتصادي العالمي. بيد أن اليابان لم تتمكن من تجاوز أزمة الركود المزمن (أو النمو المسطح) منذ انفجار اقتصاد الفقاعة في أوائل التسعينيات؛ فضلاً عن تعاقب أزمات النور الآسيوية والمكسيك وروسيا والأرجنتين، وفقاعة الدوت كوم وإفلاس أنرون، إضافة إلى "داء التصلب الأوروبي"، وهي كلها عوامل كان يجب أن تقلص من أوهام التفاؤل المفرط حول متانة الاقتصاد العالمي. وإذا كان رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي، بن برنانكي، قد تعلم من أزمة "الكساد العظيم" (١٩٢٩-١٩٣٢) ما كان يجب الأخذ فيه لمعالجة الوضع الاقتصادي آنذاك (إذ قام بدراستها وتحليلها على نحو مفصل إبان دراسته الجامعية)، فإن ما فاتته رهنأ هو الاختلاف الكبير بين محددات أزمة العشرينيات وبين مسببات الأزمة الراهنة. وهذا ما يستوجب طرح السؤال حول هذه المسببات، في محاولة لمعرفة أبعادها وتأثيراتها المستقبلية.

وفي محاولة للإحاطة بجوانب من تلك المسببات، سوف نكتفي بإلقاء الضوء على العلاقة التي حكمت اتجاهات تطور الأجور والأرباح والضرائب، مذ سادت السياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية، قبل ثلاثة عقود ونيف. وقد بدأ الأمر في أوائل السبعينيات، مع اختلال قاعدة نظام النقد الدولي المطبق منذ بريتون وودز، بفعل التغيير المتنامي في موازين القوى الاقتصادية العالمية، وتحديداً بين الولايات المتحدة من جهة، وبلدان أوروبا الغربية واليابان من جهة أخرى. فالولايات المتحدة كانت تعاني التضخم آنذاك نتيجة تزايد حجم الإنفاق العسكري في إثر حرب فيتنام، في الوقت الذي كانت المضاربات على الذهب والعملات تتجه نحو التعاضم، الأمر الذي حتم انهيار اتفاقية تثبيت أسعار الصرف، على أساس ما يوازي قيمتها بالدولار الأمريكي. وفي ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧١، أطلق ريتشارد نيكسون رصاصة الرحمة على نظام النقد الدولي، معلناً وقف التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت، الأمر الذي دفع العالم نحو الانتقال التدريجي إلى نظام تعويم العملات وأسط السبعينيات. ولم يحل هذا التطور دون استمرار الالتزام العام للقيادة الأمريكية (الرئيسان جيرالد فورد وجيمي كارتر) بالسياسات الكينزية خلال السبعينيات، مع العلم أن تلك الحقبة شهدت تفاقم أزمة الركود التضخمي (Stagflation)، التي عُدَّت بمنزلة ردّ عملي على نظرية منحني ويليام فيليبس (Phillips Curve)، القائلة بأن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية. وفي هذه الأجواء بالذات برزت أطروحات المدرسة النقدية (Monetarism)، التي ما لبثت أحد أهم مؤسسيها ميلتون فريدمان أن أدى دوراً أساسياً في نقل اقتصاد الولايات المتحدة من السياسات الكينزية إلى النيو-ليبرالية، بعد انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١.

تركز نقد السياسات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الكينزية في الولايات المتحدة من جانب مدرستين نيو-ليبراليتين هما:

- النيو-كلاسيكية (مدرسة شيكاغو)، التي رأت أن أساس كل الشرور يكمن في تدخل الدولة في السوق وفي سياسات "دولة الرفاه". لذلك، تمثل الهدف الأول لهذه المدرسة بتقليص نطاق السياسات الاجتماعية للدولة، وكل أوجه ضمان التوظيف الكامل التي

كانت معتمدة... وأعادت هذه المدرسة الاعتبار في المقابل، إلى فكرة "اليد الخفية" لأدم سميث، معتقدة أن التوازن العام في الأسواق يتحقق من خلال آليات السوق، وبالتالي ينبغي أن يقتصر دور الدولة الاقتصادي على ممارسة السياسة النقدية، من خلال ضبط حجم النقد المتداول في السوق. لذلك تركزت الأولوية، في عهد ريفان، على رفع أسعار الفائدة للجم التضخم، ولم تكثر لتنتائج هذه السياسة التي أدت إلى المزيد من ارتفاع نسب البطالة.

■ مدرسة اقتصاد جانب العرض، التي رأت أن العرض هو الذي يخلق الطلب بقيمة معادلة له من سلع أخرى، واستندت في ذلك إلى قانون جان باتيست ساي (Say's Law). وشددت هذه المدرسة على خفض الضرائب على مداخيل الأفراد وأرباح الشركات، وعلى تحرير الاقتصاد من خلال تخصيص ملكية المشاريع والمؤسسات التي تملكها الدولة.

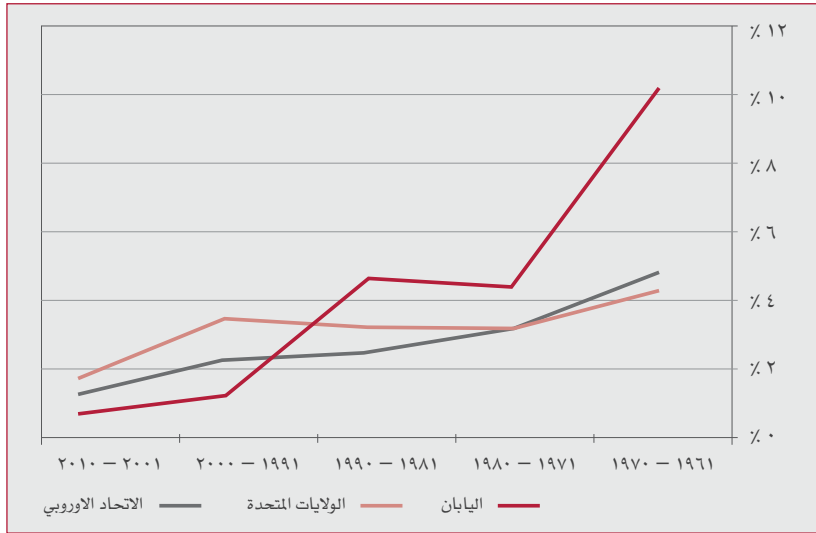
وقد انطوى وصول مارغريت ثاتشر إلى منصب رئاسة وزراء بريطانيا عام ١٩٧٩، على دعم إضافي لسياسة النيو-ليبرالية، ولا سيما أن رئيسة الوزراء هذه شديدة التأثر بنظريات الاقتصادي الإنكليزي (النمساوي الأصل) فريدريش فون هايك الذي يعد أحد أبرز المساهمين في المدرسة النمساوية للاقتصاد (Austrian School). وكانت ثاتشر قد رفعت الكتاب الذي ألفه هايك (دستور الحرية) عالياً، قائلة إن "هذا ما نؤمن به".

فماذا كانت نتائج اعتماد سياسات تحرير الاقتصاد في البلدان الرأسمالية المتطورة؟

بهدف رصد ومقارنة الأوضاع التي آلت اقتصادات البلدان المتطورة إليها في ظل السياسات النيو-ليبرالية، تم الاستناد إلى عينات ممثلة لأهم هذه البلدان، وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر التي انضمت إلى هذا الاتحاد ومثلت نواته بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤. وأفضى التحليل المقارن لهذه الأوضاع إلى استخلاص المؤشرات الأساسية التالية:

١- معدل النمو السنوي الواسطي للنتائج المحلي الإجمالي

اتجه هذا المعدل نحو الانخفاض في الأمد الطويل (مقومة بالمعدلات الواسطية خلال فترات زمنية عشرية) في الولايات المتحدة من نحو ٢,٤ في المئة خلال الستينيات، إلى ١,٧ في المئة في العقد الأول من الألفية الثالثة. أما في اليابان فقد تحقق التراجع من ١,١ في المئة في الستينيات إلى ٠,٧ في المئة خلال العقد الأخير، في حين انخفض هذا المعدل في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر من ٨,٤ في المئة إلى ٢,١ في المئة في الفترة الزمنية نفسها (انظر الرسم البياني رقم (١)).

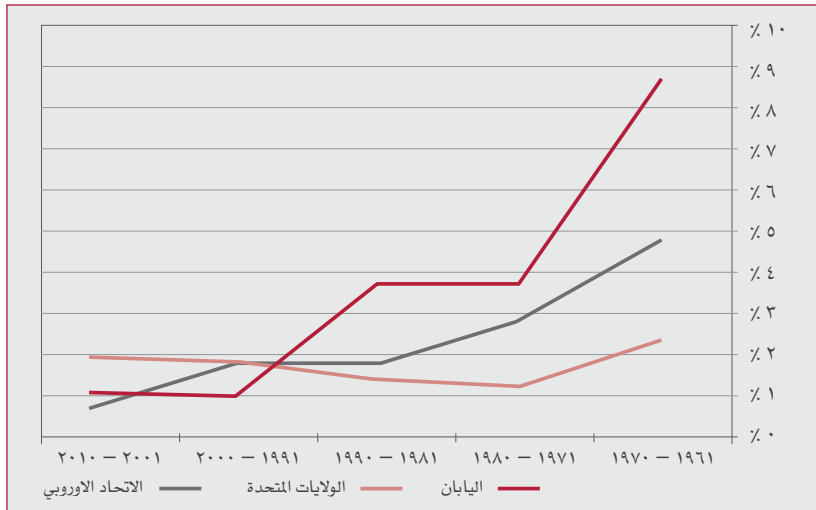


الرسم البياني رقم (١)
تطور معدل النمو السنوي المتوسطي
للناتج المحلي الإجمالي في
الاقتصادات المتطورة

المصدر: المفوضية الأوروبية: "الملحق الإحصائي حول الاقتصاد الأوروبي"، ربيع ٢٠١١.

٢- معدلات نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي

أخذت معدلات النمو هذه في التراجع منذ الستينيات (مقومة بالمعدلات الوسطية خلال فترات زمنية عشرية)؛ ففي الولايات المتحدة انخفض هذا المعدل السنوي من ٣, ٢ في المئة خلال الستينيات، إلى ٩, ١ في المئة في العقد الأول من الألفية الثالثة. أما في اليابان فقد كان التراجع أكثر حدة، منخفضاً من ٦, ٨ في المئة إلى ١, ١ في المئة، في حين انخفض في بلدان الاتحاد الأوروبي من ٨, ٤ في المئة إلى ٧, ٠ في المئة في الفترة نفسها (انظر الرسم البياني رقم (٢)).



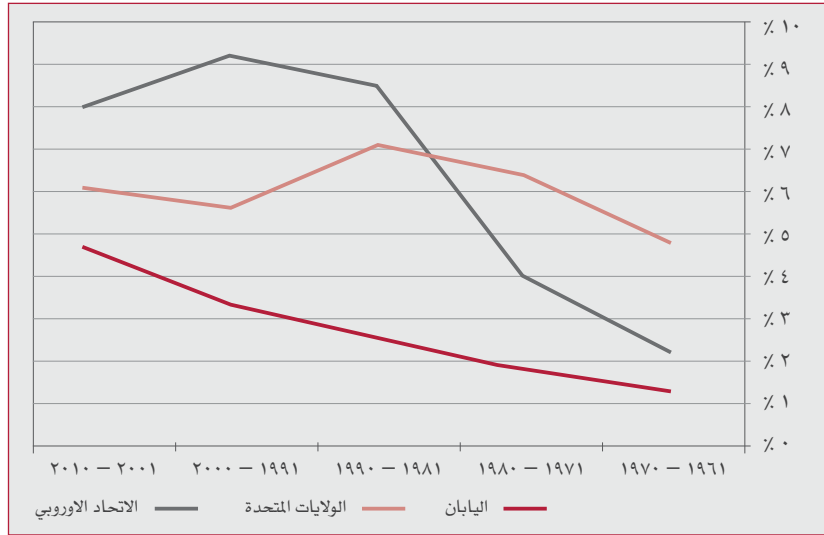
الرسم البياني رقم (٢)
تطور معدل نمو نصيب العامل من
للناتج المحلي الإجمالي في
الاقتصادات المتطورة

المصدر: المفوضية الأوروبية: المصدر السابق.

٣- معدل البطالة

على الرغم من تقلب معدلات البطالة (مقومة بالمعدلات الوسطية خلال فترات زمنية عشرية) صعوداً وهبوطاً في معظم البلدان المعنية (باستثناء اليابان)، فقد اتجه المنحى العام لهذه المعدلات في تلك البلدان صعوداً خلال العقود المنصرمة؛ ففي اليابان (وهو المثال الأوضح)، ارتفع معدل البطالة الوسطي عقداً تلو الآخر من ٣,١ في المئة في الستينيات إلى ٧,٤ في المئة في العقد الأول من الألفية الثالثة. أما في الولايات المتحدة، ففي مقابل أدنى معدل بطالة سجل في الستينيات (٨,٤ في المئة)، ارتفع هذا المعدل تدريجاً إلى ١,٧ في المئة في الثمانينيات، ثم استقر على مستوى ١,٦ في المئة في العقد الأول من الألفية الثالثة، بعد انخفاض نسبي في التسعينيات. وفي بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، ارتفع معدل البطالة من مستويات معتدلة في الستينيات (٢,٢ في المئة) والسبعينيات، حتى بلغ أوجه في التسعينيات (٢,٩ في المئة)، وبقي هذا المعدل مرتفعاً في العقد الأول من هذا القرن (٨ في المئة)، وتجاوز مثيله في كل من اليابان وأمريكا، وهو ما سبق توصيفه بداء التصلب الأوروبي (انظر الرسم البياني رقم (٣)).

الرسم البياني رقم (٣)
تطور متوسط معدل البطالة
في الاقتصادات المتطورة

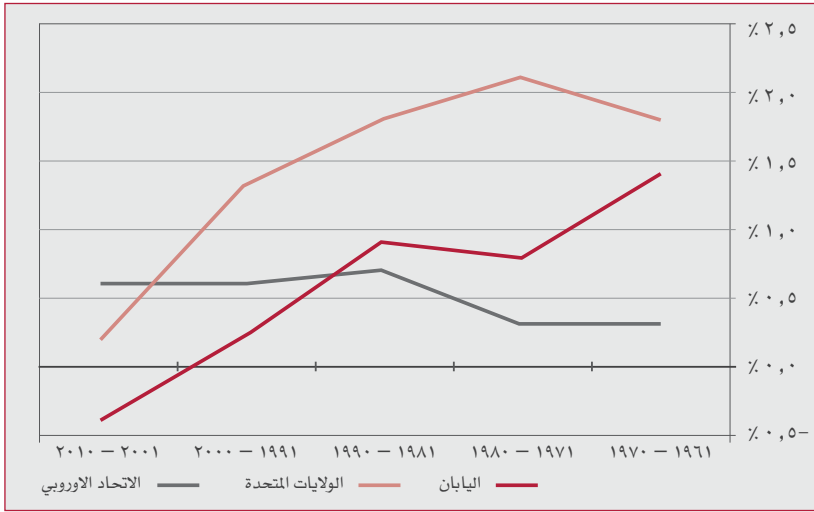


المصدر: المفوضية الأوروبية: المصدر السابق.

٤- معدل نمو عدد العاملين في الصناعة

تراجع هذا المعدل بدوره بصورة واضحة في مختلف البلدان المتطورة؛ ففي الولايات المتحدة انخفض هذا المعدل من ١,٢ في المئة في السبعينيات إلى ٠,٢ في المئة فقط في العقد الأول من هذه الألفية. أما في بلدان الاتحاد الأوروبي فقد كان التراجع أقل حدة، منتقلاً من ٧,٠ في المئة في الثمانينيات إلى ٦,٠ في المئة في العقد الأول من القرن الحالي. في المقابل شهدت اليابان انخفاضاً كبيراً في معدل نمو عدد الأجراء منذ الستينيات، منتقلاً

هذا المعدل من ١,٤ في المئة إلى نمو سالب في العقد الماضي بلغ -٠,٤ في المئة (انظر الرسم البياني رقم (٤)). تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد عمال اليابان بلغ في شهر آب/ أغسطس من العام الحالي المستوى نفسه المسجل في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، إما بسبب التقاعد وإما بسبب فقدان الرغبة في البحث عن عمل.



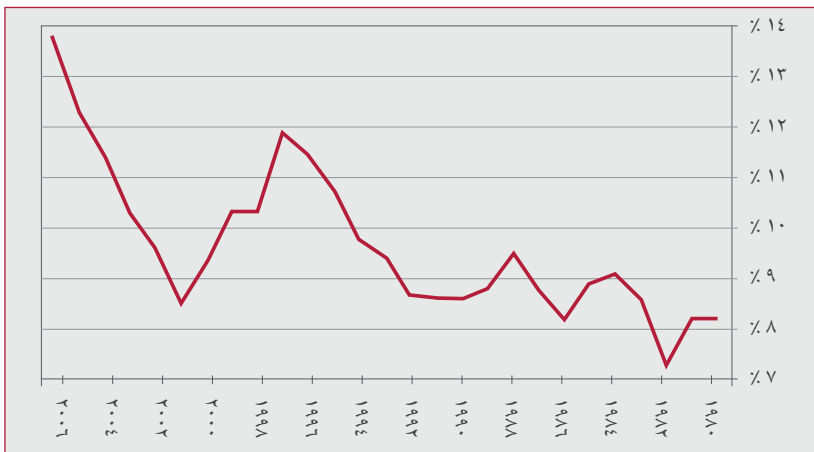
الرسم البياني رقم (٤)

معدل النمو السنوي في عدد العاملين في الصناعة في الاقتصادات المتطورة

المصدر: المفوضية الأوروبية: المصدر السابق.

٥- أرباح الشركات

مالت أرباح الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الارتفاع منذ الثمانينيات، على الرغم من تقلباتها السنوية صعوداً وهبوطاً، إذ بلغت حصة هذه الأرباح نحو ٨,٢ في المئة من إجمالي الدخل القومي عام ١٩٨٠، وارتفعت إلى ١٣,٨ في المئة منه في مستهل النصف الثاني من العقد الحالي (انظر الرسم البياني رقم (٥)).



الرسم البياني رقم (٥)
حصة أرباح الشركات من الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: الموقع الإلكتروني: www.cbpp.org (based on Commerce Department data)

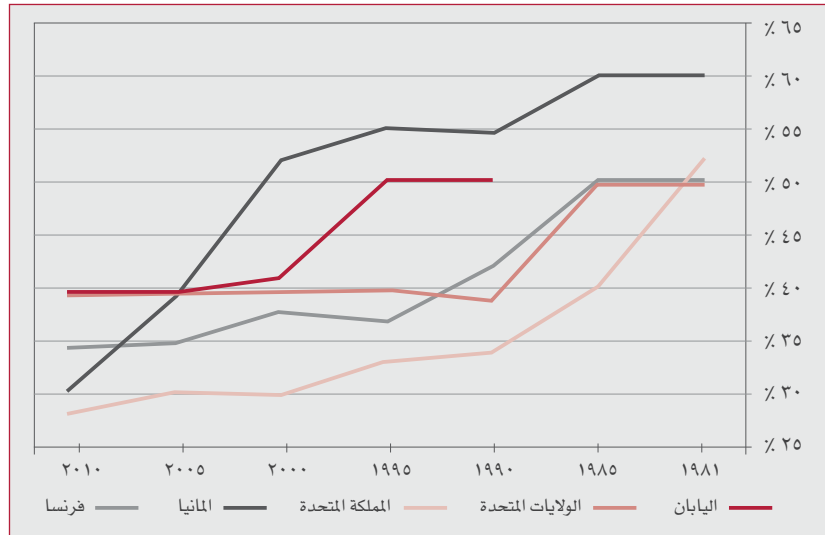
٦- معدل الضريبة المباشرة على دخول شريحة الدخل الأعلى

اتجه هذا المعدل نحو الانخفاض منذ الثمانينيات، مع بدء تنفيذ السياسات النيو-ليبرالية. وقد تراجع هذا المعدل في الولايات المتحدة (خلال عهد الرئيس ريغان) من ٧٠ في المئة إلى ٢٨ في المئة في أواخر الثمانينيات، ثم عاد ليرتفع إلى ٤٠ في المئة في التسعينيات، قبل أن يستقر راهناً على ٣٥ في المئة. أما في اليابان فقد تراجعت النسبة من ٦٠ في المئة في الثمانينيات إلى ٤٠ في المئة راهناً، وكذلك في فرنسا، في حين هبطت هذه النسبة في بريطانيا من ٨٣ في المئة عام ١٩٧٩ إلى ٤٠ في المئة عام ١٩٨٨، وبقيت على هذا المستوى حتى أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، حين عادت إلى الارتفاع إلى ٥٠ في المئة.

أما في خصوص معدل الضرائب المجمعة على أرباح الشركات عموماً، فقد بلغ ٤٠ في المئة وسطياً في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الثمانينيات، وتراجع إلى ٢٨ في المئة عام ٢٠٠٧. ويظهر الرسم البياني رقم (٦) تطور معدل الضريبة المجمعة على الشركات في بعض البلدان المتطورة.

الرسم البياني رقم (٦)

معدل الضرائب المجمعة على عموم الشركات في بعض الاقتصادات المتطورة



المصدر: عن احصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما وردت في الموقع الإلكتروني: www.oecd.org

خلاصة

إن مجمل هذه التطورات المتزامنة مع حقبة تحرير الاقتصادات وتطبيق السياسات النيو-ليبرالية، قد أدت إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة في معظم البلدان المتطورة. وعلى الرغم من أن هذا التزامن يطرح إشكاليات نظرية ومفهومية معقدة في شأن واقع العلاقة السببية القائمة بين تطور المؤشرات الإحصائية المختلفة - التي سبق عرضها أعلاه - فإن

الحصيلة العامة لهذه المؤشرات قد انعكست في ارتفاع معامل جيني (Gini Coefficient) الذي يقيس درجة تركيز الدخل، بنسبة ٧ في المئة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال الفترة الممتدة من الثمانينيات إلى العقد الأول من الألفية الثالثة. ويمكن عدّ هذا الاتجاه بمنزلة الابن الشرعي للحقبة النيو- ليبرالية، وهو يعاكس بصورة جلية الاتجاه نحو قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، الذي برز في الحقب التي سيطرت فيها الأطروحات الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية (مشروع الإصلاح الاقتصادي في عهد الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت - New Deal - ومشروع اقتصاد السوق الاجتماعي في أوروبا واليابان - نموذج الاقتصاد الرايني). وإذا كان الحديث قد تعرّز، غداة تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، حول وجوب إعادة النظر في الكثير من التوجهات المستوحاة من الفكر النيو- ليبرالي، وصولاً إلى الأخذ مجدداً في بعض مناهج المدرسة الكينزية، فإن واقع السياسات والممارسات المتبعة فعلاً بعد ذلك العام، لا يشير بصورة مقنعة إلى حصول أي تقدّم واضح في هذا الاتجاه. وهذا يعني أن الأزمة مرشحة لشتى الاحتمالات، بما في ذلك إمكان حصول انكماش اقتصادي متماد يفضي إلى الكساد. والتعدي الأبرز المطروح راهناً يتلخص في الآتي:

إلى أي حدّ يمكن تجاوز الصيغة الراهنة للرأسمالية النيو-ليبرالية، التي تضخم في أحشائها حجم الربح والتورم المالي، والتي باتت تتطلب صيغاً جديدة للنمو أكثر استقراراً واستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟

سا